

Distr.: General  
31 July 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت \*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،  
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق  
الإنسان والحريات الأساسية

## تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية

### تقرير الأمين العام

موجز

يناقش الأمين العام في هذا التقرير ما طرأ من مستجدات في مجال المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة منذ صدور تقريره السابق (A/76/266) عن هذا الموضوع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2023، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية، إما بناء على طلب البلد المعني أو بناء على تكليف صادر عن مجلس الأمن، إلى أكثر من 60 دولة وإقليماً.

ويبرز التقرير مساهمات كيانات منظومة الأمم المتحدة المتعددة المشاركة في تقديم المساعدة الانتخابية، والتقدم المحرز في ضمان مزيد من التماسك والاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، والجهود المبذولة لتعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الجهات الأخرى التي تقدم المساعدات الدولية.

وظلت الانتخابات ذات المصادقية طريقة أساسية وفعالة يُعَيَّر المواطنون بها عن تفضيلاتهم السياسية ويضعفون بها الشرعية على قاداتهم وحكوماتهم المختارين. ولا ينطوي إجراء الانتخابات على تنفيذ نص التشريع الانتخابي فحسب، بل يشمل أيضاً اتباع روح وقيم عملية انتخابية نزيهة. بيد أنه وردت تقارير

\* A/78/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290823 220823 23-14892 (A)



عن انتخابات معينة لم تصن بشكل كاف المبادئ التي تقوم عليها الانتخابات الديمقراطية، مثل ضمان قدرة جميع الأحزاب والمرشحين على التنافس على قدم المساواة أمام القانون. ومثل هذه المسائل، إلى جانب حالات لامبالاة الناخبين، والهجمات أو التهديدات ضد السلطات الانتخابية والتحديات التي تواجه استقلالها، ونشر المعلومات المغلوطة والمضللة، هي بمثابة تذكير للدول الأعضاء بأن الانتخابات وأسسها المؤسسية تتطلب استثمارا مستمرا من أجل حمايتها. ويشير التقرير أيضا إلى أن المرشحين والقادة السياسيين يتحملون مسؤولية حاسمة في القيادة بالقوة السلمية والبناءة وتشجيع أنصارهم على سلوك مماثل. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عند مواجهة خسارة انتخابية في عملية مدارة بشكل جيد، حيث قد يحتاج المرشحون غير الناجحين إلى إظهار الشجاعة في الاعتراف علنا بالنتائج وقبولها. ويحتاج الفائزون أيضا، من جانبهم، إلى إدراك أن جزءا من الناخبين قد يفضل مرشحا أو حزبا آخر وإعطاء مساحة سياسية مناسبة لمثل هذه الآراء المختلفة.

ويتضمن التقرير النظر في سبل معالجة المعلومات المضللة التي تظهر في الانتخابات والدور المحوري للسلطة القضائية في البت في المسائل المتعلقة بالانتخابات.

وعلى الرغم من الاهتمام المستمر الذي يولى لمشاركة المرأة على قدم المساواة في السياسة، فإن التقدم المحرز في هذا الصدد لا يزال غير كاف. وينبغي للإجراءات ذات الأولوية أن تركز على تحفيز الدعم من أجل إلغاء القوانين التمييزية وإزالة الحواجز الهيكلية، وعلى التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك عبر الإنترنت. ويشير التقرير اعتبارات هامة أخرى للعمليات الانتخابية الشاملة للجميع، بما في ذلك سبل تمكين النازحين داخليا والشباب من المشاركة.

## أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 176/76، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن حالة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الانتخابية، وعما يبذل من جهود لتعزيز دعم المنظمة عملية إرساء الديمقراطية في الدول الأعضاء، منذ صدور التقرير السابق (A/76/266).

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 آب/أغسطس 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2023، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية، إما بناء على طلب البلد المعني أو بناء على تكليف صادر عن مجلس الأمن، إلى أكثر من 60 دولة وإقليماً. وتألّف الدعم المقدم في المقام الأول من المساعدة التقنية والتواصل من أجل تعزيز قدرة السلطات الانتخابية الوطنية وتشجيع العمليات الانتخابية الشاملة للجميع، ولا سيما مشاركة المرأة. وبالإضافة إلى تقديم لمحة عامة عن هذه الأنشطة، يتضمن هذا التقرير ملاحظات بشأن الفرص المتاحة للدول الأعضاء والتحديات التي تواجهها في إجراء الانتخابات والفرص المتاحة للمنظمة والتحديات التي تواجهها عند تقديم المساعدة الانتخابية. ويتضمن المرفق الأول قائمة بأسماء الدول والأقاليم التي قدمت فيها الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتضمن المرفق الثاني أمثلة عن أنشطة المساعدة المذكورة، ويتضمن المرفق الثالث خريطة توضح الدول والأقاليم التي قدمت إليها الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ثانياً - المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

### ألف - الولايات

3 - في عام 1991، وضعت الجمعية العامة إطاراً للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، واستمر تطور هذا الإطار ولا يزال يشكل أساس عمل الأمم المتحدة في هذا الميدان. ولا تقدم المنظمة المساعدة إلا بناء على طلب محدد من الدولة العضو المعنية أو بناء على تكليف صادر عن مجلس الأمن أو الجمعية.

4 - وقبل الاتفاق على المساعدة وتقديمها، تجري الأمم المتحدة تقييماً لاحتياجات وقدرات الدولة العضو المعنية لضمان أن يكون الدعم المقدم مصمماً خصيصاً ليناسب السياق المحدد. ولقد كررت الجمعية في عدة مناسبات تأكيد أن المساعدة يجب أن تتسم بالموضوعية وعدم التحيز والحياد والاستقلالية، مع إيلاء الاحترام الواجب للسيادة الوطنية. وأكدت أيضاً مرة أخرى أنه على الرغم من وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وأن المسؤولية عن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تقع على عاتق الدول الأعضاء.

5 - ودأبت الجمعية العامة، منذ دورتها الرابعة والأربعين، على النظر في مسألة زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة، وتشجيع إرساء الديمقراطية، بما في ذلك ما يتصل بتقديم الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية. ومنذ فترة قريبة جداً، سلّمت الجمعية العامة في قرارها 176/76، بأهمية إجراء انتخابات نزيهة ودورية وشاملة للجميع وذات مصداقية، بما في ذلك إجرائها في الديمقراطيات الناشئة والبلدان السائرة في طريق الديمقراطية، وأوصت أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المشورة الفنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الانتخابية التي تطلبها، من أجل المساعدة في تعزيز عملياتها الديمقراطية،

آخذة في الاعتبار أيضاً أنه يجوز للمكتب ذي الصلة توفير مساعدة إضافية في شكل وساطة ومساعد حميّة، بناء على طلب الدول الأعضاء.

6 - وفي عام 1991، عيّن الأمين العام، بموافقة الجمعية العامة، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية منسّقاً لشؤون المساعدة الانتخابية على نطاق المنظومة. ومنذ ذلك الحين، استمر تزايد الكيانات المشاركة في الأنشطة الانتخابية. وفي مجال يضم أطرافاً فاعلة متنوعة تقدم أنواعاً مختلفة من الدعم الانتخابي، أُكِّدَت الجمعية مراراً أهمية تماسك واتساق ذلك الدعم على نطاق المنظومة والدور القيادي الذي يؤديه المنسق في ذلك الصدد. وبناء على ذلك، تشمل مسؤوليات المنسق وضع السياسات المتصلة بالمساعدة الانتخابية، والبت في بارامترات المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في دولة عضو طالبة معيّنة، وتجهيز قائمة وحيدة بأسماء خبراء العمليات الانتخابية، على النحو المأذون به من الجمعية. واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، ونظراً لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، أصبحت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام هي المكلفة بأداء دور منسق شؤون المساعدة الانتخابية.

7 - وتقدم شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الدعم إلى المنسق. وبناء على طلبات الدول الأعضاء وبالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، تجري الشعبة تقديرات للاحتياجات الانتخابية، وتوصي ببارامترات المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، وتسدي المشورة بشأن تصميم عناصر البعثات الانتخابية أو مشاريع المساعدة. وتقوم الشعبة أيضاً بوضع وإدارة القائمة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية، وتحفظ الذاكرة المؤسسية للمنظمة فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وبالنسبة إلى المنسق، تقدم الشعبة إلى كيانات الأمم المتحدة المشاركة في المساعدة الانتخابية التوجيه السياسي والتقني، بما في ذلك التوجيه فيما يتصل بالسياسات والممارسات الجيدة. وعند الاقتضاء، تقدم الشعبة الدعم إلى الأمين العام، بما في ذلك وممثله ومبعوثه الخاصون، وإلى البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام، لمنع نشوب الأزمات الانتخابية والوساطة فيها. كما تحافظ الشعبة على شراكات مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى المشاركة في الانتخابات.

8 - وفي سياق البعثات، تقدّم المساعدة الانتخابية بصفة عامة عن طريق عناصر البعثات الميدانية تحت رعاية إدارة عمليات السلام أو إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وتقدم العناصر العسكرية والشرطية في بعثات حفظ السلام الدعم لأجهزة إنفاذ القانون الوطنية في توفير الأمن للعمليات الانتخابية. وفي البلدان التي توجد بها بعثات لحفظ السلام أو لبناء السلام أو بعثات سياسية خاصة، تُقدّم المساعدة الانتخابية بطريقة متكاملة تماماً، سواء أكانت البعثة متكاملة هيكلية أم لم تكن. وتُقدّم المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة تحت السلطة العامة للممثل الخاص للأمين العام أو رئيس البعثة. ويضمن ذلك اتساق الاتصالات التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الانتخابية إلى الدولة العضو، ومنع ازدواجية الجهود، بما يتيح استخدام الموارد المتاحة على النحو الأمثل.

9 - وفي خارج سياقات البعثات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر مقدم للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، والهيئة الرئيسية في المنظمة التي تقدم الدعم لتطوير المؤسسات الانتخابية، وبناء الشراكات، وتعزيز الأطر والعمليات القانونية، ودعم إجراء الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم البرنامج الإنمائي عادة في تنفيذ ولايات المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها البعثات الميدانية. ولقد طلبت الجمعية، في قرارها 176/76، إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل برامجه المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال الحكم الديمقراطي بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تعمل على تعزيز المؤسسات

الديمقراطية والروابط بين المجتمع المدني والحكومات. والمساعدة الانتخابية هي جانب من جوانب عمل إدارة البرنامج الإنمائي دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - وعلاوة على ذلك، ففي خارج سياقات البعثات، يتولى المنسقون المقيمون توفير القيادة الاستراتيجية في البلدان ويسمرون تنسيق واتساق المساعدة الانتخابية التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالإضافة إلى المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي. ويمكن للمنسقين المقيمين أن يبذلوا الجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية والمسااعي الحميدة في سياق العمليات الانتخابية بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وأن ينسقوا التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لإدماج الأولويات الانتخابية في العمليات الإنمائية الجارية بقيادة البلدان، حسب الطلب. وفي بعض السياقات، يدعم مستشارو السلام والتنمية المنسقين المقيمين وينتشدرون في إطار البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات الذي تديره الإدارة والبرنامج الإنمائي.

11 - وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنشطة الرصد والإبلاغ بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، وتشارك في أنشطة الدعوة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مثل هذه السياقات. وتقدم المفوضية أيضاً المشورة التقنية والمساعدة على بناء القدرات لكفالة امتثال القواعد والمؤسسات المحلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

12 - وفي إطار الولايات المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومن خلال وظائف الدعم المعيارى التي تؤديها والأنشطة العملية التي تضطلع بها، توفر الهيئة التوجيه والدعم التقني للدول الأعضاء، بناءً على طلب هذه الأخيرة، فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتعزز الهيئة المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، وتوفر التدريب والمشورة في هذه المجالات. وإضافة إلى ذلك، فالهيئة مكلفة أيضاً بأداء دور قيادي فيما يتصل بمساءلة منظومة الأمم المتحدة عن أعمالها المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتنسيق تلك المساءلة وتعزيزها.

13 - وتهدف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى دعم تطوير التغطية الإعلامية المنصفة والأمانة والمهنية، بما في ذلك خلال الانتخابات، باعتبارها عناصر مهمة للديمقراطية، بوسائل تشمل بناء قدرات الإعلاميين، والهيئات التنظيمية المشرفة على وسائل الإعلام، وقوات الأمن، وصناع السياسات. وتدعم أيضاً مبادرات تهدف إلى توفير المعلومات والتدريب على تقصي الحقائق وتعزيز التفكير النقدي لدى المواطنين.

14 - وتوجد كيانات عديدة أخرى في منظومة الأمم المتحدة تشارك في الأنشطة الانتخابية، أو يتصل تكليفها أو مجال تركيزها بالمسائل الانتخابية. فإدارة الدعم العملياتي تقدم خدمات الدعم الإداري واللوجستي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وغيرها من أشكال الوجود الميداني. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في شراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، الدعم في تنفيذ الأنشطة الانتخابية في سياق البعثات، بما في ذلك في مرحلة ما بعد النزاع، وخارج سياق البعثات. ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على إدماج الموظفين المؤهلين والمتحفزين جداً، سواء بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت، في المشاريع الانتخابية وفي العناصر الانتخابية لعمليات السلام، مع تعزيز قيمة الإدماج في الوقت نفسه من خلال العمل التطوعي، لا سيما في صفوف النساء والشباب والفئات المهمشة. ويدعم

صندوق بناء السلام البلدان في تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى. وفي سياق الانتخابات المتنازع عليها، يدعم صندوق بناء السلام تهدئة حدة التوترات وتخفيف حدة العنف بتشجيع الحوار والمشاركة. ويمكن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية منظمات المجتمع المدني من تعزيز أسس المشاركة المدنية وتعزيز إشراك جميع الفئات في العمليات الديمقراطية، بوسائل من بينها تمويل مبادرات المجتمع المدني أثناء الانتخابات. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة إلى الدول الأعضاء على تيسير مشاركة اللاجئين في العمليات الانتخابية حيثما يكون ذلك لازماً ومناسباً. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة الدعم في تنفيذ برامج التصويت خارج البلد لصالح اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين. ويدعو مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، الذي يجري إدماجه حالياً في مكتب الأمم المتحدة للشباب المنشأ حديثاً، إلى إشراك الشباب مشاركة مجدية في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك في الانتخابات.

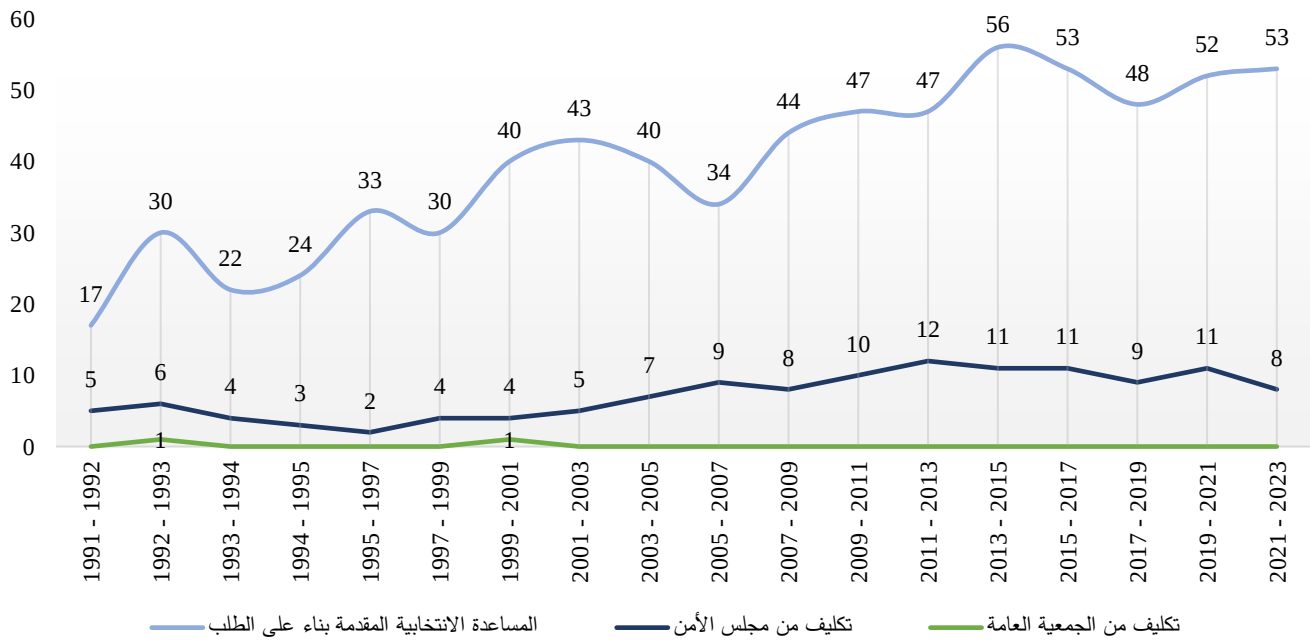
## باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

15 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمة مساعدة الدول والأقاليم في إدارة عملياتها الانتخابية بطريقة شاملة للجميع وموثوقة ومهنية وغير منحازة، وفي الامتثال للمبادئ الديمقراطية المتمثلة في الاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وللالتزامات الدولية الأخرى. ويتمثل جزء من المقياس الحقيقي للانتخابات الناجحة في ضمان الثقة في العملية الانتخابية وضمان أن تكون نتائج الانتخابات ذات مصداقية ومقبولة سلمياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل الأمم المتحدة على تقديم مساعدة الخبراء القائمة على الاحتياجات لتعزيز قدرة السلطات الانتخابية وسائر أصحاب المصلحة في الانتخابات. وعلى الرغم من أهمية الجودة التقنية للعملية الانتخابية، إلا أن النتائج الانتخابية قد تكون مقبولة حتى في ظل عيوب أو نقاط ضعف تقنية، ويمكن حتى للانتخابات المدارة بكفاءة أن تؤدي إلى توترات أو عنف. وبناء على ذلك، تسلم المنظمة بأهمية الجمع بين المساعدة التقنية والمشاركة السياسية والدبلوماسية الوقائية، عند الاقتضاء وحسب الطلب. ويضطلع ممثلو الأمين العام، أي الممثلون والمبعوثون الخاصون والمنسقون المقيمون، بأدوار استراتيجية في تهيئة بيئات تقضي إلى تشجيع المشاركة البناءة للقادة السياسيين في الانتخابات، وعند الاقتضاء، إلى نزع فتيل التوترات قبل الانتخابات أو بعدها. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، إنشاء إطار استشاري لتمكين قادة الحكومات والأحزاب السياسية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بإجراء الانتخابات أو دعم المتنافسين في الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك الانتخابية. وتشكل هذه الجهود التي تبذلها المنظمة تحدياً خاصاً في البيئات التي يوجد فيها عدم مساواة أساسية أو حيث تكشف الانتخابات عن انقسامات ونزاعات كامنة، وبالتالي قد تكون بمثابة شرارة للعنف.

16 - ولا تزال المساعدة التقنية هي أكثر أشكال المساعدة الانتخابية التي تطلبها الدول الأعضاء وتقدمها الأمم المتحدة. ومنذ عام 1991، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى 115 دولة وإقليماً. وبين الشكل الأول عدد الدول والأقاليم التي تلقت المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة منذ عام 1991، حسب فترة السنتين. ولا تنظم الأمم المتحدة عملية انتخابية أو تصديقها أو تشرف عليها أو تراقبها ما لم يصدر تكليف محدد بذلك من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، ويندر صدور تكليف بهذا النوع من أنواع المساعدة. وفي الحالات التي تطلب فيها دولة عضو المساعدة من الأمم المتحدة في عملياتها الانتخابية، يجب أن يتوفر في الدولة تأييد شعبي واسع لأداء الأمم المتحدة هذا الدور.

الشكل الأول

عدد الدول والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة في السنوات 1991-2023، بحسب كل فترة سنتين



المصدر: تقارير الأمين العام ذات الصلة.

## جيم - التعاون والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

17 - أكدت الجمعية العامة في أحيان كثيرة ضرورة مواصلة التنسيق الشامل بين كيانات الأمم المتحدة تحت رعاية منسق شؤون المساعدة الانتخابية، وكررت ذلك آخر مرة في قرارها 176/76. وتواصل شعبة المساعدة الانتخابية تقديم المشورة والدعم إلى المنسق في وضع سياسات المساعدة الانتخابية الداخلية على نطاق المنظومة، بالتشاور مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

18 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الانتخابية مناقشة مسائل السياسات الداخلية في مجال المساعدة الانتخابية من خلال الآلية المشتركة بين الوكالات لتنسيق المساعدة الانتخابية. وواصلت الآلية، التي تتولى شعبة المساعدة الانتخابية عقد اجتماعاتها ورئاستها، تمكين تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة الانتخابية ووضع سياسة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية. وتضم الآلية ممثلين عن البرنامج الإنمائي، وإدارة عمليات السلام، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب مبعوثي الأمين العام المعنية بالشباب. ومكتب دعم بناء السلام ممثل كجزء من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام اعترافاً بدوره وبالدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام لمنع العنف في البيئات الانتخابية.

19 - ومن أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، استضافت شعبة المساعدة الانتخابية والبرنامج الإنمائي عدداً من الاجتماعات العالمية الافتراضية مع كبار المستشارين الانتخابيين وكبار المستشارين التقنيين لشؤون الانتخابات لمناقشة الاتجاهات والتحديات والفرص المتصلة بنهج المنظمة لإزاء المساعدة

الانتخابية وتقديمتها. وعُقدت أيضا اجتماعات افتراضية مع مستشاري السلام والتنمية من أجل مناقشة السياسات الداخلية وتبادل الممارسات الجيدة.

20 - وواصلت شعبة المساعدة الانتخابية، في شراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، تنظيم دورتها التدريبية لموظفي الأمم المتحدة بشأن اتباع نهج سياسي إزاء منع العنف المتصل بالانتخابات والتصدي له. ومن أجل زيادة تعزيز التعاون مع شركائها، دعت المنظمة منظمات إقليمية إلى المشاركة في الدورة التدريبية.

21 - وقدمت مفوضية حقوق الإنسان تدريباً على رصد حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، وأصدرت في عام 2021 المنشور المعنون "حقوق الإنسان والانتخابات: كتيب عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات". وفي أيلول/سبتمبر 2022، أطلقت اليونسكو والبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع شركائهما، دورة متعددة اللغات عبر الإنترنت حول المعلومات والانتخابات في العصر الرقمي، اجتذبت مشاركين من أكثر من 160 بلداً.

22 - وواصلت قائمة الأمم المتحدة الوحيدة لخبراء العمليات الانتخابية تُستخدم لتلبية الاحتياجات من الموظفين في عملياتها الميدانية، حسب الاقتضاء. وتضم القائمة خبراء مغربين من رتب مختلفة يمكن إيفادهم على وجه السرعة لدعم العمليات الانتخابية في الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة.

## دال - التعاون مع منظمات أخرى

23 - واصلت شعبة المساعدة الانتخابية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، تعزيز الشراكات الانتخابية مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت الأمم المتحدة أو دعمت سبع دورات تدريبية ومبادرات لبناء القدرات، عززت بها إسهامها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث غطت مواضيع مثل مشاركة المرأة والشباب في العمليات الانتخابية، وتعزيز مصداقية الانتخابات ونزاهتها، والتخفيف من حدة العنف الانتخابي. وفي هذا الصدد، تعاونت المنظمة تعاوناً وثيقاً مع منظمات شريكة، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وكان من بين المشاركين مسؤولون انتخابيون وممثلون عن المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة في الانتخابات، من حوالى 100 دولة عضو. وواصلت المنظمة أيضاً مساعدة أمانات بعض المنظمات الشريكة في زيادة تعزيز قدراتها الانتخابية. فقد دعمت على سبيل المثال أمانة منظمة التعاون الإسلامي في تحديث قاعدة بياناتها الانتخابية وزيادة تطوير ذاكرتها المؤسسية. وعملت الأمم المتحدة أيضاً مع وحدة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع إطار للمساعدة التقنية لهيئات إدارة الانتخابات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع منظمات أخرى، منها مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والكمونولث، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

24 - وواصلت الأمم المتحدة دعم برامج تنمية القدرات الانتخابية وتبادل المعارف على الصعيدين الإقليمي والعالمي. كما عملت بشكل وثيق مع شركاء لضمان بقاء شبكة ACE للمعارف الانتخابية محدّثة

ومتاحة للمسؤولين والممارسين الانتخابيين في جميع أنحاء العالم. وواصلت المنظمة وشركاؤها دعم برنامج بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، وهو البرنامج النموذجي الأكثر شمولاً لتنمية القدرات الانتخابية والذي احتفل بالذكرى السنوية العشرين لتأسيسه في عام 2022.

25 - ودعمت المنظمة المنظمة العربية للإدارات الانتخابية في إنشاء الشبكة العربية للشباب في الانتخابات. وتعمل الشبكة كآلية إقليمية لربط منظمات الشباب ببعضها ومع السلطات الانتخابية من أجل تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بمشاركة الشباب في السياسة.

26 - وعلاوة على ذلك، واصلت المنظمة دعم إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، الذي احتفل به في الأمم المتحدة عام 2005. وهذا الإعلان، الذي أقرته حتى الآن 53 منظمة في جميع أنحاء العالم، لا يزال يؤدي دوراً هاماً في تعزيز المراقبة الدولية المهنية للعمليات الانتخابية. وإعلان المبادئ العالمية المتعلقة بمراقبة الانتخابات ورصدها بطريقة محايدة من قبل منظمات المجتمع المدني، الذي أطلق في الأمم المتحدة في عام 2012 ويحظى الآن بتأييد 309 منظمات وشبكات، لا يزال يوفر إطاراً معيارياً هاماً للمنظمات المشاركة في أنشطة المجتمع المدني الرامية إلى مراقبة الانتخابات بطريقة محايدة.

### ثالثاً - الموارد المخصصة للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة

27 - لا تزال تكاليف الموظفين الأساسيين في شعبة المساعدة الانتخابية تموّل بشكل رئيسي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وبفضل المساهمات السخية المقدمة من الدول الأعضاء، واصلت الشعبة استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية لتوفير تمويل تكميلي حيوي لتنفيذ أنشطة فنية بالغة الأهمية، مثل إجراء تقييمات الاحتياجات والبعثات الانتخابية الأخرى، والتمكين من النشر السريع لخبراء العمليات الانتخابية في الميدان حسب الاقتضاء، وحفظ قائمة خبراء العمليات الانتخابية، وتقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية في مجال بناء القدرات.

28 - وواصلت المنظمة الاستفادة من الصندوق الاستئماني الذي تديره وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ومن نافذة تمويل مسائل الإدارة وبناء السلام التابعة للبرنامج الإنمائي، لتنفيذ مشاريع وبرامج تتيح الاستجابة السريعة والتحفيز وتهدف إلى التخفيف من حدة النزاعات والتشجيع على إجراء انتخابات سلمية ودعم مشاركة المرأة وغيرها من الفئات الناقصة التمثيل. واستخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أموالاً من خارج الميزانية في برامجها لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات، بما في ذلك في أنشطة لمنع العنف ضد المرأة في الانتخابات. وقدم صندوق بناء السلام دعماً إضافياً، حسب الاقتضاء، يتصل إلى حد كبير بالاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في تهيئة بيئات تقضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وظلت التبرعات الواردة من الشركاء مصدر التمويل الرئيسي لمشاريع المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في الميدان، وأوكلت مهمة تنفيذها بشكل رئيسي إلى البرنامج الإنمائي. وفي كثير من الأحيان، تُستخدم لإدارة تلك الموارد صناديق تبرعات مشتركة متعددة الشركاء أنشئت في دول أعضاء محددة.

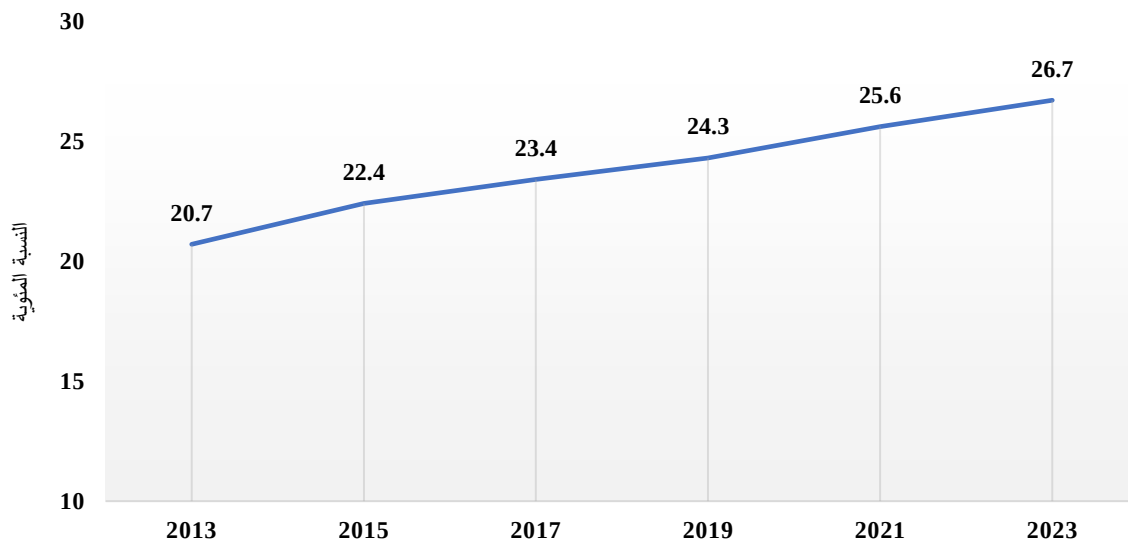
### رابعاً - المساواة بين الجنسين والانتخابات

29 - إن حقوق المرأة في المشاركة السياسية المتساوية على جميع مستويات الحكومة معترف بها في الأطر المعيارية الدولية، ويؤكد عليها إعلان ومنهاج عمل بيجين وتؤديها خطة التنمية المستدامة

لعام 2030. وعلى الرغم من هذه الالتزامات والتعهدات والجهود الجارية، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولم يحرز سوى تقدم محدود نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب التي تُشغَل بالانتخاب والتعيين، حيث لا تشكل النساء سوى 26,7 في المائة من البرلمانين في جميع أنحاء العالم. والتمثيل على المستوى المحلي أعلى قليلاً، حيث تشغل النساء 35,5 في المائة من المقاعد المنتخبة في الهيئات التداولية المحلية، ولكن في حزيران/يونيه 2023، شكّلت النساء نسبة 10,6 في المائة فقط من رؤساء الدول و 8,3 في المائة من رؤساء الحكومات.

الشكل الثاني

متوسط النسبة المئوية من النساء في مجالس النواب أو البرلمانات المؤلفة من مجلس واحد في جميع أنحاء العالم (2013-2023)



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي

30 - ولا تزال المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة من الاعتبارات الأساسية للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. وشملت جميع تقييمات الأمم المتحدة للاحتياجات الانتخابية التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحليلاً للمشاركة السياسية والانتخابية للمرأة. وعند الاقتضاء، تضمنت التقييمات توصيات مكرسة بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول الانتخابية. وفي العديد من البلدان التي تعمل فيها المنظمة على زيادة المشاركة السياسية للمرأة، كثيراً ما حظي النظر في هذه التدابير بدعم كيانات الأمم المتحدة التي تجمع بين تقديم المساعدة التقنية وأنشطة الدعوة المصممة خصيصاً.

31 - ففي العراق، على سبيل المثال، ساعدت الأمم المتحدة السلطات الانتخابية في وضع أنظمة وإجراءات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتصدي للعنف ضد المرأة في الانتخابات. وفي باراغواي، دعمت المنظمة مدرسة سياسية وطنية تم فيها تدريب مئات القيادات النسائية من الأحزاب والمنظمات الشعبية على كيفية التنافس كمرشحات في الانتخابات. وفي زامبيا، دعمت الأمم المتحدة الجهود الوطنية الرامية إلى إشراك آلاف الشابات والشباب في الحوارات المجتمعية والحوارات بين الأجيال للمساعدة في معالجة النزاعات المتصلة بالانتخابات. وفي بيرو والمكسيك، نشرت المنظمة أدوات رصد للمساعدة في

مكافحة العنف ضد المرأة في السياسة. وفي سيراليون وغامبيا وفانواتو ولبنان وليبيريا ومالي، من بين دول أخرى، دعت الأمم المتحدة إلى تغيير التشريعات الانتخابية لزيادة تمثيل المرأة في البرلمان.

32 - واستحدثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوابة إلكترونية مخصصة للتخصيص الجنساني (genderquota.org)، تستند إلى استعراض عالمي للقوانين الوطنية وهي أول منصة للأمم المتحدة للمعارف المقارنة العالمية فيما يتعلق بالحصص الجنسانية المقنونة في المجال العام.

## خامسا - ملاحظات

33 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الانتخابات ذات المصادقية طريقة فعالة يُعزّز المواطنون بها عن تفضيلاتهم السياسية ويضفون بها الشرعية على قاداتهم المختارين وحكوماتهم المختارة. وفي بعض الحالات، كانت الانتخابات أيضا بمثابة خطوات هامة في حل النزاعات وبناء السلام. وواجهت بعض البلدان تدني ثقة الجمهور في العمليات الانتخابية وتحديات مست بنزاهة تلك العمليات وبالاحتفاظ بالسلطة أو نقلها سلميا. وأجري عدد من الانتخابات في ظل خلفية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الأوسع نطاقا، مما شكل ضغطا على المؤسسات والعمليات الديمقراطية. ولا ينطوي إجراء الانتخابات على تنفيذ نص التشريع الانتخابي فحسب، بل يشمل أيضا اتباع روح وقيم عملية انتخابية حقيقية. بيد أنه وردت تقارير عن انتخابات معينة لم تصن بشكل كاف المبادئ التي تقوم عليها الانتخابات الديمقراطية، مثل ضمان قدرة جميع الأحزاب والمرشحين على التنافس على قدم المساواة أمام القانون. وفي بعض هذه الحالات، جرى التشكيك في مصداقية العمليات والمؤسسات التي تشرف عليها. إن هذه المسائل، إلى جانب حالات لامبالاة الناخبين، والهجمات أو التهديدات ضد السلطات الانتخابية والتحديات التي تواجه استقلالها، ونشر المعلومات المغلوطة والمضللة، هي بمثابة تذكير للدول الأعضاء بأن الانتخابات وأسسها المؤسسية تتطلب استثمارا مستمرا من أجل حمايتها.

34 - وكانت غالبية الانتخابات التي أُجريت على مدى العامين الماضيين سلمية. وفي الحالات التي أدت فيها الانتخابات إلى التوتر أو حتى العنف، غالبا ما كان قبول النتيجة مشكلة مركزية. ويتحمل المرشحون والقادة السياسيون مسؤولية حاسمة في القيادة بالقوة السلمية والبناء وتشجيع أنصارهم على سلوك مماثل. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عند مواجهة خسارة انتخابية في عملية مدارة بشكل جيد، حيث قد يحتاج المرشحون غير الناجحين إلى إظهار الشجاعة في الاعتراف علنا بالنتائج وقبولها. ويساعد القبول بإرادة الشعب على الحفاظ على شرعية النظام على المدى الطويل. ويتعين على الفائزين أيضا، من جانبهم، إدراك أن جزءا من الناخبين قد يفضل مرشحا أو حزبا آخر، وإعطاء مساحة سياسية مناسبة لمثل هذه الآراء المختلفة.

35 - وفي حالات قليلة، استخدم المتنافسون ادعاءات عامة بحدوث تزوير انتخابي كمبرر لعدم قبول النتائج المعلنة رسميا. ومن واقع تجربة الأمم المتحدة، لا يوجد نظام يقدم ضمانة مطلقة بعدم حدوث مخالفات أثناء الانتخابات، سواء كانت متعمدة أو ناجمة عن خطأ غير مقصود. بيد أن التزوير الانتخابي، الذي يُعرّف بأنه التلاعب بتسجيل الناخبين أو عمليات الاقتراع أو فرز النتائج، عادة ما يُشكّل جريمة يمكن إلى حد كبير اكتشافها وتتبعها حيثما يجري تطبيق تدابير مراقبة الجودة وضمان الشفافية وإجراء تحقيقات غير متحيزة. وتشجّع الهيئات الانتخابية والسلطات الوطنية الأخرى على اعتماد استراتيجيات فعالة في هذا الصدد بالتشاور مع أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يتحمل المرشحون وقادة الأحزاب الذين يزعمون

حدوث تزوير مسؤولية أن يكونوا محددين في ادعاءاتهم وأن يقدموا أدلة محددة على تأكيداتهم عوضاً عن مجرد إلقاء الاتهامات. وحيثما تكون تدابير الشفافية ومراقبة الجودة اللازمة متبعة، تشجّع الجهات الفاعلة السياسية أيضاً على الاعتراف من خلال مدونة لقواعد السلوك، على سبيل المثال، بأن المخالفات، في حالة حدوثها، يمكن اكتشافها من خلال هذه التدابير. ولكي تكون مدونة قواعد السلوك فعالة، يجب أن تسري على جميع المراحل الرئيسية للانتخابات، وقد تتضمن آليات لمساءلة الموقعين. وبما أنه لا يوجد نموذج ثابت لمثل هذه المدونة، ينبغي أن تكون نتيجة حوار شامل ومُتَوَلَّى زمامها وطنياً وأن تتناسب مع السياق السياسي والقانوني الوطني. كما ينبغي تشجيع الجهات الفاعلة السياسية على اتباع العمليات القانونية والسلمية لحل أي نزاعات متصلة بالانتخابات، حيث لا تعتبر كل مخالفة علامة على التزوير، ولا ترقى جميع حالات التزوير إلى مستوى الانتخابات المزورة.

36 - وأصبحت منصات وسائل التواصل الاجتماعي الآن قنوات راسخة للتعبير الحر عن الأفكار والآراء ويمكن أن تكون أدوات فعالة للمشاركة والإدماج أثناء الانتخابات. ومع ذلك، لا يزال هناك قلق بشأن انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية عبر الإنترنت، لا سيما مع أخذ الطبيعة المتطورة للذكاء الاصطناعي وتأثيره في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، هناك آراء متباينة بشأن أفضل السبل لمعالجة هذه الظواهر، بما في ذلك مخاوف من أن القيود المفروضة على المحتوى يمكن أن تقيد حرية التعبير دون مبرر. غير أن المسألة تكون أكثر وضوحاً عندما تكون المعلومات المضللة خاصة بإدارة العملية الانتخابية، بما في ذلك السمات القانونية والتشغيلية مثل الأهلية وحقوق التصويت؛ وشروط التسجيل؛ وتاريخ ومكان وطريقة الاقتراع؛ وإعلان نتائج الانتخابات. وينبغي اعتبار تعمد الأكاذيب حول مثل هذه الجوانب من الانتخابات، على سبيل المثال في محاولة لقمع أو تغيير سلوك التصويت، أمراً غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وينبغي في الظروف المثل أن ينص القانون على صلاحية السلطات الانتخابية في نقل معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب طوال العملية الانتخابية فيما يتعلق بمن يحق له التصويت، ومتى وأين ستجري العملية، وبنائج الانتخابات، وقد يتطلب الأمر آليات إنفاذ. وينبغي أن يشمل ذلك القدرة على التحقق من الوقائع والتصدي لما يرتكبه آخرون من تشويه للحقائق. ويؤدي المرشحون وقادة الأحزاب دوراً مركزياً في تعزيز بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية، بما في ذلك الإذعان للسلطات الانتخابية كمصدر وحيد للمعلومات حول الجوانب الإجرائية وعدم نشر معلومات مغلوطة أو معلومات مضللة حول العملية، ودعوة أتباعهم أيضاً إلى عدم القيام بذلك. وتعتمد الجهات الفاعلة السياسية في بعض الدول الأعضاء بالفعل هذه الالتزامات، التي شكّلت إسهامات فعالة في نزاهة العملية الانتخابية.

37 - ولا تقتصر المعلومات المضللة في السياقات الانتخابية على الأكاذيب المتعلقة بالإجراءات الانتخابية. فوجود المعلومات المضللة في النقاش العام والمناقشة السياسية يمكن أن يضخم التوترات والانقسامات من خلال تعطيل قدرة الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة. وعلى الرغم من عدم وجود حل تكنولوجي بسيط لمواجهة آثار المعلومات المضللة، إلا أن هناك جهوداً مختلفة جارية في هذا الصدد. وقد تساعد المبادرات المقبلة للمنظمة، مثل وضع مدونة لقواعد السلوك لسلامة المعلومات على المنصات الرقمية ووضع اليونسكو مبادئ توجيهية بشأن اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في سياق تنظيم المنصات الرقمية، على معالجة هذه الظاهرة من خلال توضيح خضوع المنصات للمساءلة ومسؤولية الحكومة، بما في ذلك أثناء الانتخابات. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/77/287، الفقرة 42)، ينبغي لجهود الدول الرامية

إلى معالجة آثار التضليل الإعلامي أن تتجنب النُّهج التي تفرض تقييدا لا مسوغ له لحرية التعبير أو تكون عرضة للتنفيذ المسيء. وحتى عندما يكون هناك غرض مشروع تقتضيه المصلحة العامة، فإن المخاطر الكامنة في تنظيم التعبير تتطلب نهجا بُذِلَ العناية في تصميمها حسب الاحتياجات وتكون مستوفية شروط الشرعية والضرورة والتناسب بموجب قانون حقوق الإنسان. وتُستخدم حاليا أداتان رقميتان جديدتان طورهما البرنامج الإنمائي، هما iVerify و eMonitor+، في عدد من البلدان للمساعدة في تحديد ومكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية في السياقات الانتخابية.

38 - وقد أكدت تجربة العاملين الماضيين من جديد أن المحاكم والقضاة يضطلعون بأدوار محورية في البت في المسائل المتعلقة بالانتخابات، مما يضمن المصداقية في العمليات الانتخابية وجعل نتائجها نهائية في أسرع وقت ممكن. ويمكن أن يشمل ذلك طلب إعادة فرز الأصوات أو مراجعاتها والتصديق على النتائج أو إلغائها. وكثيرا ما يتم ذلك في حالات اشتداد حدة التوتر بسبب عدم اليقين السياسي. وفي بعض الظروف، تجابه المحاكم مسألة ما إذا كانت المخالفات المثبتة كبيرة بما يكفي لتبرير إلغاء نتيجة الانتخابات. فالتدبير المشدد المتمثل في إلغاء نتيجة الانتخابات من شأنه أيضا أن يلغي الأصوات التي تم الإدلاء بها بشكل مشروع، وبالتالي فإن القرار في هذا الصدد يتطلب توازنا دقيقا بين المصالح في فترة زمنية قصيرة. ومن أجل أن يكون هناك يقين قانوني في مثل هذه المسائل، تشجّع الدول الأعضاء على ضمان أن تحدد التشريعات الانتخابية وغيرها من التشريعات المعمول بها بوضوح معايير إبطال نتائج الانتخابات جزئيا أو كليا وأن تنص على أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعين. وتقتضى المؤسسات القضائية في الشكاوى والمنازعات الانتخابية في جميع مراحل هذه العملية، وينبغي لها أن تكون قادرة على القيام بذلك دون خوف من الضغط أو التلاعب. ولذلك ينبغي تزويد المؤسسات بالوسائل اللازمة بما يحقق الانتصاف القانوني الفعال من خلال اتخاذ قرارات سريعة، وفي الوقت نفسه ممارسة الاستقلال والحياد والكفاءة التقنية.

39 - وعلى الرغم من الاهتمام المستمر الذي يولى لمشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية، فإن التقدم المحرز في هذا الصدد لا يزال غير كاف. ويوجد إطار معياري قوي على الصعيدين العالمي والإقليمي، وعلى الصعيد الوطني في كثير من الأحيان، ولكن التنفيذ لا يزال متخلفا عن الركب، ويرجع ذلك أساسا إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية واستمرار المواقف والممارسات التمييزية. وينبغي للإجراءات ذات الأولوية أن تركز على حفز الدعم لإلغاء القوانين التمييزية وإزالة الحواجز الهيكلية. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة فعالة، بما في ذلك تحديد حصص جنسانية للمناصب التي تُشغَل بالانتخاب والتعيين، حسب الاقتضاء، فضلا عن بناء قدرات المرشحات واتخاذ تدابير تمكينية لترشيحهن وتوفير التغطية الإعلامية لهن. وينبغي أن ترافق هذه الإجراءات الدعوة من خلال التوعية العامة وتأييد من القادة السياسيين. وعلى الرغم من أن التدابير الخاصة المؤقتة ليست أدوات كافية في حد ذاتها، فإنها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في إحداث تغيير إيجابي. والحصص الجنسانية، عندما تصمم وتنفذ بعناية، هي أدوات فعالة لزيادة تمثيل المرأة.

40 - إن مستوى العنف ضد المرأة في دورها كسياسية أو مرشحة أو نائبة أو مسؤولة عن الانتخابات أو قاضية أو صحافية أو مدافعة عن حقوق الإنسان أو عضوة في المنظمات النسائية أو منظمات المجتمع المدني ينذر بالخطر ويمكن أن يحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. وقد ظهرت أشكال جديدة من التهريب والتحرش الجنسي وخطاب الكراهية وانتشرت عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهي أشكال تؤثر تأثيرا ملحوظا بشكل خاص خلال الانتخابات. إن الدول الأعضاء مدعوة بقوة إلى الاعتراف

بالعنف ضد النساء في السياقات الرقمية باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان (A/77/302، الفقرة 64). وعلاوة على ذلك، تشجّع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لمنع أعمال العنف ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك في السياقات الرقمية؛ وتزويد النساء، ولا سيما المرشحات المحتملات، بتدابير السلامة والتثقيف والتدريب اللازمة للاستجابة للتهديدات المتزايدة باستمرار؛ والدعوة من أجل اعتماد تقنيات تدعم المشاركة الآمنة للمرأة في الانتخابات.

41 - وكثيراً ما يواجه النازحون داخليا عراقيين عديدة تحول دون مشاركتهم في الانتخابات على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين. ويحق للنازحين داخليا، شريطة أن يستوفوا شروط أهلية الناخبين، المشاركة في الانتخابات، ولا يحد نزوحهم من هذا الحق أو غيره من الحقوق السياسية. وعلى الرغم من أن التدابير الخاصة لتمكين النازحين داخليا من التصويت ليست شرطاً مسبقاً لشرعية الانتخابات، فإنها يمكن أن تكون عاملاً هاماً في التغلب على الاستبعاد السياسي، وتعزيز مصداقية العملية الانتخابية، والإسهام في إيجاد حلول دائمة للنزوح والحد من مصادر النزاع. وتتطوي هذه التدابير عادة على تعقيدات قانونية وسياسية وميدانية كبيرة، وقد لا تكون جميع النهج ممكنة في جميع الظروف. وأفضل طريقة لاتخاذ القرارات المتعلقة باتخاذ تدابير خاصة هي أن تقوم بذلك الدولة العضو المعنية في السياق المحدد، بعد إجراء مشاورات مستفيضة، بما في ذلك مع مجتمعات النازحين، لضمان الدعم السياسي الواسع النطاق، ومع مراعاة العوامل القانونية والميدانية والمالية. ومن الضروري ضمان التشاور النشط مع مجتمعات النازحين داخليا والوصول إلى البيانات المبوبة والبحوث بشأن مشاركة النازحين داخليا في العمليات السياسية والانتخابية، وذلك بما يتيح اتخاذ قرارات مستنيرة وقائمة على توافق الآراء. وعلى الرغم من أنه قد تكون هناك حالات تكون فيها هذه الأحكام محدودة أو غير ممكنة، فإن أي قرار تتخذه دولة عضو بعدم اعتماد تدابير خاصة ينبغي أن يكون معقولاً ومبرراً في السياق الوطني وينبغي ألا يتخذ بقصد الاستبعاد أو التهميش.

42 - إن تمكين الشباب من ممارسة حقهم في المشاركة في الشؤون العامة أمر بالغ الأهمية لتنمية ثقهم في المؤسسات السياسية، والحد من الشعور بالبعد عن القادة المنتخبين، ولتعزيز تمثيل أكثر شمولاً. وقد اتخذ عدد من البلدان خطوات لمواءمة الحد الأدنى لسن التصويت مع الحد الأدنى لسن الترشح للانتخابات، واعتمدت بعض البلدان حصصاً انتخابية للشباب لضمان تمثيلهم. والدول الأعضاء مدعوة بقوة إلى مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار والعمليات الانتخابية كمرشحين وناخبين ومسؤولين انتخابيين ووكلاء للأحزاب ومراقبين وراصدين لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، القادة السياسيون والأحزاب السياسية مدعوون بقوة إلى النظر في سبل تنشئة القادة الشباب وإدراج آليات مناسبة في الأنظمة الداخلية للأحزاب تحقيقاً لهذه الغاية. غير أنه من المهم، عند النظر في زيادة مشاركة الشباب، عدم اختزال "الشباب" في قاسم واحد بسيط أو تصوير مشاركة الشباب على أنها إيجابية أو سلبية حصراً. فالشباب قد يكونون متنوعين مثل الشرائح الأخرى من السكان في آرائهم السياسية وخلفيتهم الاجتماعية ومستوى مشاركتهم، وقد يواجهون أيضاً أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز. وعند النظر في تخصيص حصة للشباب أو عند اعتمادها، ينبغي في الظروف المثل أن يكون ذلك مصحوباً بشرط التكافؤ بين الجنسين داخل الفئة العمرية المستهدفة.

43 - وتؤثر الفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر وحرائق الغابات والعواصف وغيرها من الكوارث، التي يغذيها جزئياً تغير المناخ، على إجراء الانتخابات في جميع أنحاء العالم. ولم تعد الاضطرابات الناجمة عن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية والمعدات، أو الناجمة عن نزوح الناخبين وموظفي الانتخابات،

سيناريوهات افتراضية. ولا يمكن التنبؤ باضطرابات الطقس والكوارث الطبيعية من حيث توقيتها، ولكنها ليست بالضرورة غير متوقعة. ويمكن للإعداد والتخطيط النابعين من فهم قائم على البيانات والآثار والمخاطر المناخية المحتملة أن يخفف من أثر هذه الكوارث، بوسائل من بينها الحد من التوترات السياسية التي يمكن أن تنجم عن القرارات المرتجلة التي يتم اتخاذها. ويمكن أن تحد الاستجابات المتخذة بعد وقوع الكوارث أو المتأخرة من قدرة المجتمعات المتضررة والنازحة على ممارسة حقوقها السياسية. ويمكن أن يشمل الاستعداد للانتخابات والقدرة على الصمود في وجه تأثير المناخ توفير مرونة في التشريعات الانتخابية في مواجهة حالات الطوارئ؛ ووضع ترتيبات اقتراح بديلة لتمكين المشاركة، بما في ذلك مشاركة الفئات الضعيفة؛ والسماح للسلطات الانتخابية بتعديل الاستعدادات عند الضرورة؛ وتعزيز التعاون مع المؤسسات ذات الصلة المشاركة في التأهب للكوارث. وتتبنى بعض الحكومات والسلطات الانتخابية بالفعل "عدسة مناخية" لمعالجة آثار الأحداث الطبيعية التي تقع لمرة واحدة أو الدورية والتحويلات التي لا رجعة فيها في أنماط المناخ على العمليات الانتخابية. فعلى سبيل المثال، قامت إحدى الدول الأعضاء بتكييف مؤشر للضعف في الانتخابات فيما يتعلق بالفيضانات المديدة، ونتيجة لذلك نفذت تدابير وقائية لضمان استمرارية الخدمات، ووصول الناخبين، وصون المواد الانتخابية. وقد تكون الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في وضع خطط عمل، بدعم سياسي واسع، للتعامل مع الاضطرابات الانتخابية الواسعة النطاق، مفيدة أيضاً.

44 - وتهدف الأمم المتحدة إلى الاستجابة بشكل إيجابي لطلبات المساعدة الانتخابية الواردة من الدول الأعضاء. غير أنه قد تنشأ ظروف لا تكون فيها المنظمة في وضع يمكّنها من تقديم الدعم المطلوب كلياً أو جزئياً. وتشمل العوامل التي قد تحد من الاستجابة عدم كفاية الوقت اللازم لنشر الأفراد أو شراء المعدات؛ أو عدم كفاية التمويل للمشروع أو النشاط؛ أو محدودية الميزة النسبية فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من منظمات أخرى؛ أو الافتقار إلى دعم محلي واسع للعملية الانتخابية المعنية أو لانخراط المنظمة. وسيواصل منسق شؤون المساعدة الانتخابية النظر في تلك العوامل وغيرها عند البت في المساعدة الانتخابية التي يمكن تقديمها إلى دولة عضو.

45 - وقد عززت التجربة المكتسبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أهمية تنسيق المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة وتوحيد الأداء. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الحساسيات المحيطة بدعم الانتخابات مع إبداء الاحترام الواجب للسيادة الوطنية. إن كفاءة الاتساق والتماسك في جميع مراحل برنامج المساعدة تتيح للدعم الذي تقدمه مجموعة كيانات الأمم المتحدة الوفاء بالتوقعات التي حددتها الجمعية العامة في هذا الصدد. وضمن الإطار القائم، سيواصل منسق شؤون المساعدة الانتخابية القيام بدور حاسم في تقرير ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة أم لا، وكيفية تنفيذها إذا قُدمت.

## المرفق الأول

## المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير

## الدول الأعضاء

|                                    |                                 |
|------------------------------------|---------------------------------|
| أرمينيا                            | مالي *                          |
| بوتان                              | موريتانيا                       |
| بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) | المكسيك                         |
| بورкина فاسو                       | موزامبيق                        |
| جمهورية أفريقيا الوسطى *           | ناورو                           |
| تشاد                               | نيبال                           |
| شيلي                               | النيجر                          |
| كوت ديفوار                         | نيجيريا                         |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية        | باكستان                         |
| إكوادور                            | بابوا غينيا الجديدة             |
| السلفادور                          | باراغواي                        |
| إثيوبيا                            | بيرو                            |
| فيجي                               | الفلبين                         |
| غامبيا                             | جمهورية مولدوفا                 |
| غواتيمالا                          | سان تومي وبرينسيبي              |
| غينيا - بيساو                      | سيراليون                        |
| هايتي *                            | جزر سليمان                      |
| هندوراس                            | الصومال *                       |
| العراق *                           | جنوب أفريقيا                    |
| الأردن                             | جنوب السودان *                  |
| كينيا                              | السودان *                       |
| قيرغيزستان                         | سورينام                         |
| لبنان                              | تيمور - ليشتي                   |
| ليسوتو                             | تونس                            |
| ليبيريا                            | أوغندا                          |
| ليبيا *                            | أوزبكستان                       |
| مدغشقر                             | فانواتو                         |
| ملاوي                              | فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) |
| ملديف                              | زامبيا                          |
|                                    | زمبابوي                         |

\* مساعدة مقدمة بموجب تكليف صادر عن مجلس الأمن.

الدول التي لها مركز المراقب

دولة فلسطين

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

كاليدونيا الجديدة

## المرفق الثاني

### أمثلة عن المساعدة الانتخابية التي قدمتها الأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير

#### غامبيا

بالنسبة للانتخابات الرئاسية لعام 2021 والانتخابات التشريعية لعام 2022 والانتخابات المحلية لعام 2023، دعمت الأمم المتحدة اللجنة الانتخابية المستقلة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال توفير التدريب وبناء القدرات، وتوعية الناخبين، وتدريب الشرطة، وأمن الانتخابات، وكذلك من خلال تعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. ودعمت المنظمة الحوار السياسي من خلال منتدى وطني لأصحاب المصلحة، حيث وقّعت الأحزاب المتنافسة في الانتخابات الرئاسية تعهدا بالسلام، يسري أيضا على الانتخابات اللاحقة، والتزمت بالامتناع عن اللغة التحريضية وخطاب الكراهية. واستكملت هذه الجهود بتدريب صحفيين على مكافحة خطاب الكراهية.

#### هندوراس

تدعم الأمم المتحدة الحوار السياسي في هندوراس منذ الأزمة الانتخابية لعام 2017. وبناء على طلب، قدمت المنظمة المساعدة الانتخابية للانتخابات العامة والمحلية التي أجريت في عام 2021. وكجزء من الإصلاحات الانتخابية، تم إصلاح الإطار الانتخابي، بوسائل من بينها إنشاء المجلس الانتخابي الوطني ومحكمة العدالة الانتخابية وتحديث مكتب السجل الوطني. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى تلك المؤسسات وعززت قدراتها، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لوضع سجل مدني وانتخابي جديد، يشمل إنتاج 5,4 مليون بطاقة هوية بيومترية وسجل مدني موثوق به تُستخدم كأساس لسجل انتخابي أكثر تعزيزا وموثوقية. ودعمت المنظمة المجلس الانتخابي الوطني في تعزيز المشاركة السياسية. واستهدفت الجهود الفئات المهمشة تقليديا، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والهندوراسيون المتحدرون من أصل أفريقي، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين. وشمل الدعم المقدم من المنظمة أيضا توفير منبر للمساعدة في تحديد المعلومات المضللة ومكافحتها ونظام للإنذار المبكر بشأن العنف الانتخابي.

#### العراق \*

شاركت الأمم المتحدة في دعم متعدد الأبعاد للانتخابات التشريعية التي أجريت في عام 2021، بما في ذلك الدعم الرامي إلى تعزيز بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية. وفي أعقاب طلب الحكومة تعزيز الوجود الانتخابي للأمم المتحدة، وبموجب أحكام قرار مجلس الأمن 2576 (2021)، تم توسيع الولاية الانتخابية للمنظمة، حيث جمعت بين المساعدة التقنية ونشر خبراء الأمم المتحدة لتوفير المراقبة في يوم الانتخابات، ودعم الاتصالات الاستراتيجية، وتنسيق عمل مراقبي الانتخابات الدوليين. وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بما يشمل الإصلاح الانتخابي، والتواصل مع الجمهور، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتسجيل الناخبين، والمشتريات، وإدارة النتائج، وتعيين وتدريب موظفي الاقتراع. ودعمت المنظمة أيضا الجهود الوطنية الرامية إلى وضع مدونة جديدة لقواعد السلوك الانتخابي للأحزاب السياسية تعزز نزاهة الانتخابات، بما في ذلك عن طريق التصدي للعنف ضد المرشحات. وشملت هذه الجهود كذلك تقديم الدعم للمجتمع المدني لمكافحة العنف ضد المرأة.

\* مساعدة مقدمة بموجب تكليف صادر عن مجلس الأمن.

## لبنان

تحت قيادة منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، دعمت المنظمة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في البلاد عام 2022. وقاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية والدعم الميداني اللذين قُدمَا إلى هيئات إدارة الانتخابات، بما في ذلك وزارة الداخلية والبلديات، وهيئة الإشراف على الانتخابات، والمجلس الدستوري. وعمل مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مع الشركاء الوطنيين لتعزيز مشاركة وتمثيل المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وعملت المنظمة بشكل وثيق مع القادة السياسيين والسلطات الدينية لتشجيعهم على الامتناع عن استخدام خطاب الكراهية والتخويف، بما في ذلك ضد المرشحات. وواصلت الأمم المتحدة دعم التدابير الخاصة المؤقتة كوسيلة لزيادة تمثيل المرأة، واعتمدت بعض الأحزاب السياسية حصصاً جنسانية داخلية.

## باكستان

قدمت المنظمة دعماً محدداً للأهداف للانتخابات المحلية في أربع محافظات استعداداً للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكان الهدف من الدعم هو زيادة ثقة الجمهور في إدارة الانتخابات، وتعزيز تعاطي لجنة الانتخابات الباكستانية مع أصحاب المصلحة، وتقديم المساعدة التقنية للإصلاح الانتخابي، ودعم التوعية المدنية وتوعية الناخبين من أجل تعزيز مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة. فعلى سبيل المثال، ساعدت الأمم المتحدة أكثر من 85 000 من النساء وأفراد الفئات المهمشة في المناطق المنكوبة بالفيضانات في الحصول على بطاقات هوية وطنية، مما يُمكنهم من التصويت. ودعمت المنظمة أيضاً السلطات في معالجة الفجوات بين الجنسين في تسجيل الناخبين وفي تدريب موظفي الانتخابات على التدابير الخاصة في المناطق المتضررة من الفيضانات.

## سان تومي وبرينسيبي

شملت المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة للانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2021 ولانتخابات البرلمانية والمحلية التي أجريت في عام 2022 تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية والقضاء وقوات الأمن ووسائل الإعلام؛ وتقديم المشورة بشأن العمليات الانتخابية والتوعية المدنية وتوعية الناخبين؛ والمساعدة في شراء المواد الانتخابية. وبالنسبة للانتخابات الرئاسية، شجعت الأمم المتحدة المرشحين على التوقيع على مدونة لقواعد السلوك تلزمهم بنبذ العنف واحترام نتائج الانتخابات. وظل الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على اتصال وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين واضطلع بمساعيهم الحميدة بالتنسيق مع مكتب المنسق المقيم ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

## فنزويلا (جمهورية - البوليغارية)

بناء على طلب رسمي من المجلس الانتخابي الوطني، نشرت الأمم المتحدة فريقا من خبراء العمليات الانتخابية للانتخابات الإقليمية والبلدية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأجرى الفريق تقييما تقنيا مستقلا للانتخابات، وقدم تقريرا داخليا إلى الأمين العام، وقدم توصياته رسميا إلى المجلس الانتخابي الوطني. وتم نشر الفريق في لحظة حاسمة بالنسبة للبلد، حيث كانت هذه الانتخابات هي الأولى التي تشمل مشاركة جماعات المعارضة منذ عام 2017 والأولى التي يُسمح فيها بنشر بعثة دولية واسعة النطاق لمراقبة الانتخابات منذ عام 2006.

## زامبيا

جمعت الأمم المتحدة بين المساعدة التقنية والدعم السياسي للحوار ومنع نشوب النزاعات لأغراض الانتخابات العامة التي أجريت في عام 2021. وركز الدعم التقني على التوعية المدنية وتوعية الناخبين؛ وتشجيع مشاركة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتدريب وبناء القدرات لموظفي الانتخابات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشرطة. واستكملت مشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي قبل الانتخابات ونشر كبار خبراء العمليات الانتخابية التابعين للأمم المتحدة الجهود الوطنية الرامية إلى نزع فتيل التوترات وتعزيز الحوار والتمكين من إجراء الانتخابات بطريقة سلمية. ودعمت الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة، بما فيها الكمنولث، المجتمع المدني في عقد مؤتمر للسلام أيدت فيه الأحزاب السياسية علنا تعهدا بإجراء انتخابات سلمية.

خريطة الدول والأقاليم التي قدمت إليها الأمم المتحدة مساعدة انتخابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير  
(1 آب/أغسطس 2021 - 31 تموز/يوليه 2023)

